مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن سار على دربه إلى يوم الدين. وبعد!

فمما لا ريب فيه أن الدنيا لم تعرف كتابا قد تضافرت على خدمته جهود علمية متعددة من نوابغ العلماء وأكابرهم، وعكف عليه كشفاً وإيضاحاً، كما خدم هذا الكتاب العزيز، رائدهم في ذلك إيمانهم بحقائق هذا الدين من جهة، وتلبية للهدف الملح من الأمة لبيان معاني هذا الكتاب العزيز ومضمون شرائعه من جهة أخرى.

هذا الإقبال على تفسير كتاب الله تعالى، والغوص في أعماقه لاستخراج كنوزه ودرره، والتفاني في خدمته، لم يكن عبثاً، وإنما لمعتقدهم بأن القرآن الكريم معدن الحكمة، وينبوع الفضائل كلها، وسبب عزتهم وسيادتهم في دنياهم، وتحقيق أملهم في النعيم المقيم في أخراهم، كما أنه مصدر السعادة في كل عصر، فضلا عن كونه مرجع المجتمع البشري كله الذي ينبغي أن يتجه إليه بالكلية، فمهما ارتقى الفكر الإنساني، وتفجرت طاقاته عن ابتكار وابتداع، فسيجد في هذا الكتاب العزيز ما يستجيب لمتطلبات الحياة الإنسانية، ويفي بحاجاتها في شتى نواحيها، وكافة مجالاتها، ومن هنا نفهم سِرَّ كثرة التفاسير التي حاولت أن تُبَيِّن للناس معاني القرآن الكريم، واستنباط الأفكار الدقيقة من الأعماق المرتبطة بالظاهر ارتباطاً وثيقاً أصولياً في إطار شروط المفسر.

---

* كلية التربية قسم العلوم الإسلامية.

فالتفسير إذاً له الأثر الملموس على واقع الأمة ومصيرها بما يرتقي إلى مستواه العلمي، فهو مسؤول عن ذلك مسؤولية عظمى مباشرة؛ إذ لا يعدو كونه ثمرة ناضجة للجهد العلمي ممن هو جدير في الإفصاح عن معاني الآيات القرآنية، وحِكَمه التي انطوت عليها، مستعيناً بالمأثور الثابت، ولا سيما فيما لايفهم من آي الذكر إلا توقيفاً، وبالاجتهاد بالرأي أيضاً في ضوء مرتكزات دقيقة لغوية وعقلية، فيما ثبت أن الشارع الحكيم قد قصد إلى ترك قدر كبير من القرآن الكريم دون بيان وتوضيح ليتولى تبيينه العلماء باجتهاداتهم.

هذا، وقد سار التفسير عبر التاريخ في مسارات عدة، ولا أقصد هنا المسارات المنحرفة التي تتجاهل ضوابط التفسير، ويعتمد بعضها على التأويلات الباطنية الصرفة ونحو ذلك، مما لا يمكن ضبطه باللغة الصحيحة، أو النقل السديد، بحيث انتهت إلى إبراز تفاسير سببت انحرافات في المجتمع الإسلامي، وإنما الذي يعنيني في بحثي هذا المسارات الصحيحة التي بدت أولا في عصر رسول الله ﷺ ثم صحبه الكرام ثم التابعين، فقد وضع المفسرون أمامهم ونصب أعينهم مصادر المعرفة الإسلامية في تلك الأحقاب المتتابعة، ملتزمين بالمنهج الأصولي الذي استنبطه العلماء منها، مستفيدين من المعارف المفيدة كلها التي أتى بها تطور العصر، لقد جلَّوا بها معنى الآيات القرآنية، وتوسعوا في مداليلها[1]، وتحدثوا عن حكمة ما جاء فيها، فجاءت تفاسيرهم غاية في الإتقان والإبداع.

فالتفسير إذاً منذ عصر الصحابة، قد كان لفروع المعرفة، والعلم السائد فيه الأثر البين في توجيه فهم المفسر للقرآن الكريم، وتمكينه من استجلاء معانيه قدر طاقته البشرية العاجزة[2].

فالتفسير وثيق الصلة بحياة الأمة في كل عصر، وهو يتأثر بما ينشا للأمة من مستجدات وحوادث وقضايا اجتماعية ونحوها، مما يتعلق بالحياة الإنسانية في شتى نواحيها، ثم لا يلبث أن ينعكس على الأمة ليمدها بالحلول المناسبة، ويؤثر فيها توجيهاً وتبصيراً وحكماً بما تحتاج إليه

[1] عبد الحميد، د. محسن: **تطور تفسير القرآن قراءة جديدة**، ص٦.

[2] وانظر ما يقوله الدكتور موريس بوكاي في **دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة** ص ٢٣٣، وهو يقرر أن المعطيات المعرفة تعين المفسر على تفسير كتاب الله تعالى، ولكل عصر ثقافته، فالآيات الكونية مثلا لم تفسر من قبل الصحابة، فهي مهمة العقل فحسب، يكتسب قوانين الوجود، ويصل معرفة تفاصيلها عبر المسيرة الحضارية البشرية الممتدة، فلو كانت تلك الآيات صادرة عن علم ذاتي، لكان ذلك العلم يصدر عن علم زمانه، وتطور علم زمانه كان يومئذ بمستوى تقدم العلم في ذلك الزمان، ولو كان كذلك لاكتشفنا في القرآن عشرات الأخطاء العلمية، فالواقع أن المتخصصين لم يكتسبوا معرفة واضحة إلى حد ما عن هذه المسائل إلا خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

في تصريف شؤونها، وتدبير أمرها، وبما يحقِّق لها وجودها، ويحفظ عليها كيانها من الانهيار والانحلال والتيه والضلال، وهذا ما تجلى في تفسير الطبري (جامع البيان)، فقد كان "مستوعباً لكل ما بالناس إليه حاجة من علمه، جامعاً، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافيا"[1]؛ لأن تفسيره امتزج بما أكرمه الله تعالى به من الثقافات المتنوعة، كان من المتعمقين في مأثور السنة، وأقوال الصحابة والتابعين، ومن الراسخين في اللغة العربية وقواعدها، فضلاً عن تفسيره بالاجتهاد بالرأي الصحيح، الذي تجلى في كثير من مواقعه المروية في أوثق التفاسير إذا لم يجد تفسير القرآن من المأثور الصحيح، في ضوء قواعد الشرع واللغة والحس الإسلامي، ومن هنا جاء تفسيره من أرقى التفاسير شاناً ومنزلةً، وغايةً في بابه لم يسبقه أحد إليه، حتى شهد له كثير من أهل العلم بأنه خير ما كتب في التفسير، جاء ذلك على ألسنة الثقات من العلماء. يقول ابن خزيمة – وقد اطلع على هذا التفسير –: "قد نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير". وقال أبو حامد الإسفراييني: "لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل له كتاب تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيراً"[2]. حتى مؤلف كتاب المذاهب الإسلامية (نولدكه) في سنة ١٨٦٠م يقول بعد أن اطلع على بعض ما جاء في هذا الكتاب من فقرات: "لو كان بيدنا هذا الكتاب لاستغنينا به عن كل التفاسير المتأخرة"[3]. فهو بحق من أجلِّ مقومات تراثنا الذي نعتز به ونفتخر، كيف لا، وقد قدَّم شيخ المفسرين من خلاله للأمة خدمةً جليلةً، وعملاً عظيماً، أسهمت بالفعل في قواعد بنيتها العلمية والحضارية، فلا عجب – والحال كذلك – أن يكون هذا التفسير المنارة التي تهدي المتصدين لتوضيح كتاب الله تعالى بما رسمه هذا العلامة لهم من المنهجية الصحيحة في التفسير المقبول القائم على أصول البحث العلمي السديد، مما كان له الأثر الفعال في حياة التفسير نمواً وتكاملاً.

هذا التفاني في خدمة كتاب الله تعالى من قِبَل هذا العالم الجليل شرحاً وبياناً، حتى كانت هذه الموسوعة التفسيرية التي تُعدُّ ثمرةً ناضجةً لجهده العلمي المبذول في الإبانة والإفصاح عن

---

[1] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ت٣١٠هـ: **جامع البيان في تأويل القران**، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، المجلد الأول، ص٢٧، وسأشير إليه لاحقا تفسير الطبري.

[2] انظر الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ت٤٦٣هـ، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص١٦٣.

[3] الذهبي، د. محمد حسين: **التفسير والمفسرون**، مكتبة وهبة، ج١، ص٢٠٤ نقلاً عن كتاب **المذاهب الإسلامية في تفسير القران**، ص٨٥.

معاني نصوص القرآن الكريم، كان موضع تقدير واحترام وإجلال وثناء ممن جاء بعده من علماء التفسير.

لذا كان هذا البحث رغبةً مني في الكتابة عن ملامح هذا التفسير العظيم عند هذا الحبر البحر في موسوعته التفسيرية الرائعة، مبيِّناً منهجه العملي الأصيل الذي التزم به، وهو يسطر بيراع قلمه هذا التفسير الذي لا يضاهى، وفاءً لهذا العالم الجليل، وتقديري له ومحبتي، وقد أسميته: **"الركائز العامة لمنهج الإمام الطبري في تفسيره جامع البيان"**.

أرجو أن أوفق في إبراز هذا الموضوع في صورةٍ موجزةٍ محققةِ المقصود لاطلاع القارئ على ما اتصف به من قواعد التفسير، وذلك بلم شعثه المبثوث، وجمع متفرقاته من شتى المؤلفات والبحوث بالقدر الذي يفي بالمطلوب، تذكيراً بما اتصف به من تلك الأسس التي اعتمد عليها رحمه الله تعالى في تفسيره.

وتحقيقاً لهذا الغرض المقصود، فقد ضمنت هذا البحث مقدمة، وسبعة مطالب.

المطلب الأول: ترجمة موجزة لحياة الطبري.

المطلب الثاني: اعتماد التفسير المأثور ورد الإشكال الوارد عليه.

المطلب الثالث: تفسير القرآن الكريم بأقوال الصحابة والتابعين، وما أخذ عليه في هذا الأصل.

المطلب الرابع: الاتجاه العقلي في تفسير الطبري.

المطلب الخامس: إعمال الجانب البياني.

المطلب السادس: الاهتمام بالقراءات.

المطلب السابع: الأخذ بالإجماع.

المطلب الأول

ترجمة موجزة لحياة الإمام الطبري

الحديث عن جهد عالم حظي بمنْزلةٍ رفيعةٍ، وقيمةٍ علميةٍ رائعةٍ في تفسير القرآن الكريم كالطبري، يقتضي استجلاء جوانب من حياته ما أمكن ذلك؛ لأن اتجاهاته الفكرية وثقافاته تنعكس – من غير شك – على تصنيفه وتأليفه، وبالتالي تؤدي بنا إلى تفهم الواقع الواعي لمنهجه في توضيح كلام الله تعالى.

وها نحن نلقي الضوء بإيجاز على ما وصلنا من أخبار الطبري من المصادر التي عنيت بترجمته، ليتبين لنا من خلالها أن تفسيره الموسوعي ذات قيمة كبرى في رسم صورته العقلية الفذة.

اسمـــه:

محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الإمام أبو جعفر الطبري الاملي البغدادي.

ولد بآمل سنة أربع وعشرين ومائتين من الهجرة. وقيل: في أوائل سنة خمس وعشرين ومائتين. وكان أسمر إلى الأدمة، أعين، نحيف الجسم، مديد القامة، فصيح اللسان.

نشأ رحمه الله تعالى في كنف والده، وتربى في أحضانه فأسبغ عليه حنانه وعطفه، وأولاه رعايته واهتمامه، لمس فيه الفطنة والذكاء، والرغبة في العلم والتعلم فوجهه منذ صغره إلى حفظ كتاب الله تعالى؛ وهو ابن سبع سنين، وقد صلى بالناس وعمره ثمان سنين، وكتب الحديث وعمره تسع سنين، كما وردعنه ذلك.

عقيدته:

كان الطبري يذهب في جل مذاهبه إلى ما عليه الجماعة من السلف الصالح، وطريق أهل العلم المتمسكين بالسنن، شديداً عليه مخالفتهم، ماضياً على منهاجهم، لا تأخذه في الله تعالى ولا في شيء لومة لائم، وكان يذهب إلى مخالفة الفرق المنحرفة، وأصحاب التأويلات الفاسدة في جميع ما خالفوا فيه الجماعة في كثير من المسائل العقدية ونحوها.

رحلاته في طلب العلم:

"هو طواف الأقاليم في تلقي العلم"[1]، بدأ رحلاته إلى منطقة الري وما جاورها، ثم رحل إلى بغداد، ثم واسط، ومنها إلى الكوفة سعياً وراء الحديث. ورحل إلى مصر، وما أن دخلها لم يبق أحد من أهل المعرفة إلا لقيه وامتحنه في العلم الذي يتحقق به، وكان سديد الجواب في كل ما سئل عنه، وهذا يدل بوضوحٍ على احتفاء أهل مصر بالعلم والعلماء.

وخلاصة القول: إن هذا العالم رحل في طلب العلم إلى كثير من البلدان، وكان حريصاً على تحصيل العلوم مباشرةً من علماء الأمصار المختلفة التي دخل عليها، حتى إنه لم يكن يغادر علماً من العلوم يراه ضرورياً لعالم تميز في عصره إلا وأخذه عنه.

[1] قاله ابن السبكي، أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ت٧٧١هـ في **طبقات الشافعية الكبرى**، ج٢، ص١٣٢.

ثقافته العلمية:

كان الطبري عَلَماً من أئمة الأعلام يُحْكَم بقوله، ويُرجَع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان فقيهاً بأحكام القرآن الكريم، عالماً بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم مِنَ المخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، كما كان فارس حلبة اللغة العربية، فقد بلغ شأناً عظيماً في النحو والصرف والاشتقاق وغيرها من علوم اللغة، فقد أتقنها إتقانا جيدا"[1].

ومن أهم العناصر الثقافية في شخصية هذا العلم الجليل: حفظه لكتاب الله تعالى، وكان عارفاً به، بصيراً بمعانيه، متقناً إتقانه لقراءته، ولحلاوة تجويده كان يقصده الغرباء والبعداء من الناس ليصلوا خلفه، ويسمعوا قراءته وتجويده.

مؤلفاته:

لقد ألف الطبري رحمه الله تعالى في شتى العلوم العقلية والنقلية، حتى فاق فيها على جميع المصنفين، مما يدل على سعة علمه وغزارة فضله.

فمثلا في مجال القراءة فقد ألف "كتاب القراءات وتنْزيل القرآن" ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ، وعلل ذلك وشرحه، وقد وصفه ياقوت: "كتاب جيد".

وفي الحديث، نجد من مؤلفاته: "تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار"، وقد وصف بأنه من عجائب كتبه.

وفي ميدان أصول الدين فقد ألف كتاباً أسماه: "الموجز في الأصول"، وغيرها من العلوم الأخرى، فقهية أم أخلاقية أم تاريخية، التي أجاد التأليف فيها، والحقيقة أن هذه المؤلفات قد اختفى معظمها من زمن بعيد، ولم يبق منها إلى يومنا هذا، إلا كتاب التاريخ، وكتاب التفسير "جامع البيان في تأويل آي القرآن" موضوع البحث، فقد ألفه بعد أن "استخار الله في عمله ثلاث سنين قبل أن يعمله، وسأله العون على ما نواه"، فأعانه على تحقيق هذا الهدف المنشود. وجاء على غاية من الإتقان والإبداع.

[1] انظر الحموي، ياقوت بن عبد الله أبو عبد الله ت٦٢٦هـ: **معجم الادباء**، ج١٨، ص٦٢

سلوكه وأخلاقه:

الحديث عن سلوكه وأخلاقه رحمه الله تعالى التي تميز بها تجعلنا نقف على شخصيته العلمية. كان فيه من الخشوع والأمانة وتصفية الأعمال، وصدق النية، وحقائق الأفعال، ما دل عليه كتابه في آداب النفوس. ومن صفاته أنه كان زاهداً في الدنيا، تاركاً لها، يرفع نفسه عن التماسها، كما كان الطبري ورعاً تقياً شديد الحذر مما ينافي التدين، نزيهاً، كان دمث الأخلاق مع طلابه وأساتذته وعامة الناس.

وفاته:

توفي الطبري رحمه الله تعالى في عشية الأحد، ليومين بقيا من شوال، سنة عشر وثلاثمائة للهجرة، ودفن في داره برحبة يعقوب. وودع رحمه تعالى حياةً كريمةً مباركةً أثمرت تلك المؤلفات القيمة في شتى العلوم الشرعية والعربية التي كانت لها صدارةٌ في المكتبات الإسلامية وغيرها من حيث قيمتها العلمية، وأهميتها التي تكمن من حيث عددها وتنوعها، الذي يخدم العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز، وغدت مراجع لا يستغني عنها من له عناية بتلك العلوم، وفي مقدمتها كتاب التفسير الذي نتحدث عن ملامحه[1].

المطلب الثاني

اعتماد الطبري التفسير المأثور وما أُخِذَ عليه في هذا الأصل

من أصول منهج الإمام الطبري العلمي في تفسيره، الاعتمادُ على المأثور القائم على ركائز ثلاث كما هو مقرر لدى العلماء المحققين، وبإجماع الأمة: تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة النبوية الصحيحة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين. والمطَّلِعُ على تفسير "جامع البيان" يلحظ من الوهلة الأولى هذه الأصول، فإذا تنقَّل عبر صفحات الكتاب أيقن هذه الحقيقة وأدرك اعتماده عليها.

[1] هذه الترجمة مقتبسة من المراجع الآتية: **معجم الأدباء** لياقوت الحموي ت٦٢٦هـ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ج٢، ص٤٠-٩٤، وج٣، ص٥٤٨، **ولسان الميزان** لابن حجر، ج٥، ص١٠٠-١٠٣. وانظر: **وفيات الأعيان** لابن خلكان، ج٢، ص٢٣٢-٢٣٣، **وطبقات الشافعية الكبرى** لابن السبكي، ج ٢، ص١٣٥-١٣٨، **والبداية والنهاية** لابن كثير ت٧٧٤هـ (بيروت: مكتبة المعارف)، ج١١، ص١٤٥، **والكامل في التاريخ** لابن الأثير، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية)، ج٧، ص ٨-١٠، **وشذرات الذهب** لابن عماد الحنبلي ت١٠٨٩هـ، (دمشق: دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ)، ج٢، ص٢٦٠. وانظر **تاريخ الخلفاء**، (مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م).

إشكال والرد عليه:

لقد فهم البعض من اعتماد الطبري على المأثور في تفسيره للقرآن الكريم، لا يعدو أن يكون من المأثور المحض، وليس له من دور سوى أنه ناقل وجامع، ثم أنه مدوِّنٌ لهذه النقول من الروايات[1].

والذي أراه أن في هذا الفهم نظراً. ويبدو أن القائلين بذلك لم يتأملوا هذا الكتاب، ولم يطلعوا على ما اعتمد عليه من مرتكزات لتوضيح القرآن الكريم. إلا أنه بإمعان النظر في تلك الروايات التي يستند إليها الطبري في معرض تفسيره، وإظهاره لمعاني التنزيل، والإفصاح عن حقائقه، يدرك عدم صحة ذلك الفهم، أو ذلك الظن، وإنما قصد من جمعه لتلك الروايات وتدوينها غرضاً نبيلاً وعملاً عظيماً، من تلك المقاصد:

أولا: إن منهج القرآن الكريم في توضيحه للأحكام وكشفه لها، قد جاء على نحوٍ كُلِّيٍّ غالباً، بحيث لا يتعلق بزمان محدَّد، ولا مكان معيَّن واضح، ولا بفرد بخصوصه، ولا بحادثة معينة، فاقتضى ذلك كله إلى بيان تفصيله ليمكن العمل وتنفيذه على الوجه الأكمل، لأن المجمل من حيث هو مجمل، والكلي من حيث هو كلي، لا يتعلَّق به تكليفٌ[2]، فتوقف على الشرح والتوضيح والتفصيل توقُّفاً كلياً، ولا طريق إلى تحقيق هذه المهمة الكبرى والغاية العظمى، إلا بالاعتماد على المأثور[3] من القرآن الكريم أولاً، فهو المنقول إلينا تواتراً، المعجِز بسورةٍ منه، المتعبَّد بتلاوته[4]. ثم يأتي في المرتبة الثانية تفسير القرآن بالسنة الذي اعتمده الطبري، وجعله مَعْلَماً بارزاً من معالم منهجه في التفسير؛ لأن من آي القرآن الكريم ما لا يمكن الوصول إلى معناه إلا توقيفاً بما خص الله تعالى رسوله ﷺ بتوضيحه وكشفه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[6]، فهو لم يتركه للاجتهاد وهذا

---

[1] من هؤلاء: الأستاذ أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، ج٢، ص١٤٥، وابن خلدون، **المقدمة**، ص٣٨٣ وما يليها. وانظر **دائرة المعارف الإسلامية**، ج٥، ص٣٥٠.

[2] انظر **الموافقات** للشاطبي، ج٣، ص٣٦٦.

[3] **الموافقات** للشاطبي، ج٤، ص٤.

[4] **مناهل العرفان في علوم القرآن** للشيخ عبد العظيم الزرقاني، ج١، ص١٥-١٦.

[5] المائدة: الآية ٦٧.

[6] النحل: الآية ٤٤.

بالإجماع. وقد علَّل الطبري ذلك تعليلاً يقوم على المنهجية العلمية الصائبة، مما جعل المأثور الثابت عن رسول الله ﷺ أمراً لا مناص منه، يقول رحمه الله تعالى: "فقد تبيَّن ببيان الله تعالى أن مما أنزل الله من القرآن على نبيه ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ، وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره وما أشبه ذلك من أحكام آية، التي لم يدرك علمها إلا ببيان رسول الله لأمته، وهذا وجهٌ لا يجوز لأحد القول فيه، إلا ببيان رسول الله له تأويله بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله"[1].

وهذا ما أكده نخبة من ثقات العلماء[2] مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[3]، فالسنة معاضدة للقرآن الكريم[4]. وهذا ما يفهم من قول الرسول ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[5].

ثانياً: اقتضاء صحة التفسير بالمأثور تقتضيه ظروف تنْزيل القرآن الكريم منجَّماً على مدى ثلاث وعشرين سنة، إذ احتفت ببعض الآيات ظروفٌ ومناسباتٌ يطلق عليها (أسباب النُّزول) مما لم يتح لغير مَنْ عاصر التنْزيل الوقوف على وقائعها، وهي شرط من شروط التفسير، لما تلقي من الضوء على وجوه الإعجاز البياني واللغوي، فضلاً على أنها تعين على فهم المراد من الآية أو الآيات[6]، ولا سبيل للوقوف على هذه الأسباب، والوقوف على تفاصيل وقائعها وأحوالها إلا المأثور الثابت.

من هنا يتبين لنا بما لا ريب فيه حاجة القرآن الكريم الماسة إلى التفسير المأثور، وهذا ما أصَّله العلامة الطبري في تفسيره، وأولاه عنايةً فائقةً، لم يجاره فيه أيُّ مفسِّرٍ سابقاً ولا لاحقاً، مراعياً الدقة في الإسناد.

---

[1] **تفسير الطبري**، ج١، ص٥٦.

[2] ابن القيم، **إعلام الموقعين**، ج٣، ص٥، الشاطبي، ج١، ص٧ ، **الرسالة**، ٣٢/ ١٠٣، الزركشي، ج٢، ص١٦٠.

[3] الحشر: الآية ٧.

[4] انظر **البرهان في علوم القرآن** للزركشي، ج٢، ص١٢٩.

[5] **سنن أبي داود**، ج٤، ص٢٠٠ رقم الحديث ٤٦٠٤ وفي رواية: «ألا إني أوتيت القرآن وما يعدله». وانظر **صحيح ابن حبان**، ج١، ص١٨٨.

[6] انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **الإتقان في علوم القرآن**، (مصطفى البابي الحلبي، ط٣، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م)، ج١، ص٢٨-٢٩. وانظر ابن تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن الحنبلي، ١٣٨١هـ، ج١٣، ص٣٢٩. وانظر **مقدمة في أصول التفسير**، (تحقيق الدكتور عدنان زرزور، دار القرآن العظيم، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م)، ص ٤٧.

ثالثاً: ومن المقاصد السامية من عرض الطبري لتلك الروايات والاعتماد عليها، تمحيصُها ونقدُها وترجيحُ ما هو أقوى دليلاً، أو عدمُ اعتمادها ورفضُها جملةً إذا لم ترتكز على أصل شرعي ثابت، وأكثر من ذلك نقده للثقات من التابعين رغم توثيق أئمة الحديث لهم، وتشدده في شروط الرواية الصحيحة.

ثم ماذا نقل الطبري في تفسيره "جامع البيان"؟ نقل بيان الرسول، وصحبه الكرام، والتابعين لهم بإحسان من ثقات علماء المسلمين، ومفسرين شهد لهم بالعلم والدقة والإتقان، وهؤلاء جميعاً لم يعملوا بضابط واحد في تفسير القرآن الكريم، وإنما فسروا القرآن بضوابط شتى من تفسير القرآن أو السنة أو باللغة أو الاستنباط، وخصوصاً إذا علمنا أن التيار العقلي المنضبط في فهم القرآن الكريم بدأ منذ عصر الصحابة، بدليل إقرار القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة حركة العقل في فهم النصوص القرآنية، ونحو ذلك من ضوابط التفسير الصحيحة.

فصنيع الطبري فيما فعله في تفسيره من تصرفه في وجوه المعارف التفسيرية المأثورة من السنة متناً وسنداً، أو في مواقعه الاجتهادية المنقولة عن علماء الصحابة والتابعين وعلماء الأمة من بعدهم، ينقض تلك الدعوى ويبطلها، بل نجد شخصية واضحة كل الوضوح في تفسيره في الاختيار والترجيح والقبول والرفض والاستنباط والتأويل الشخصي القائم على أسس متينة. من هنا نراه قد انفرد بأسلوب مميز يدرك ذلك من قرأ تفسيره بتفحص، ومن أجل الوصول إلى المعنى السديد للآيات القرآنية يعرض التراث التفسيري كاملاً من الروايات المسندة إلى الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فهو ليس ناقلا فحسب، وإنما يقوم بالموازنة والاختيار من خلال مناقشات عقلية ولغوية وبيانية، ومن منطلق أن السلف بمجموعهم لم يغب عن أذهانهم المعنى السديد للنصوص القرآنية، وهذا ما أكده ابن تيمية يقول: "ونحن نعلم أن القرآن الكريم قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعا[1]. فالطبري إذاً اتخذ المنهج العلمي الصحيح في البحث، مما جعل موسوعته التفسيرية جديرةً بالتأمل والنظر وعمق الإدراك. وقد ساعده على ذلك كونه جامعاً لشتى العلوم الشرعية واللغوية، وكل ما يعينه على استجلاء معاني القرآن الكريم، وإبراز مقاصده

[1] **مقدمة في أصول التفسير**، ص٩١. وانظر **تطور تفسير القران قراءة جديدة**، ص٤١-٤٢.

السامية الرفيعة حتى جاءت على أرقى طراز، وأسمى تأليف من علم الرواية والدراية، فضلاً عن سمو قيمته، ومقاصده الأساسية البعيدة المدى.

وبعد! فإن عَدَّ منهج الطبري منهجاً نقلياً أو مأثوراً يرفضه الواقع؛ لأن الدراسة الدقيقة لهذا المنهج يجعلنا نتردد في قبول ذلك للأسباب التي ذكرتها. ولعل المصطلح قد غلب، لا من أجل إنكار كل رافد عقلي فيه مما بينت آنفاً، بل من أجل أن جانب النقل كان يومئذ هو السائد؛ لأن المجتمع الإسلامي لم يكن يومئذ قد تطور حضارياً، بحيث يحتاج إلى التوسع في الاستعمال العقلي، الأمر الذي ظهر واضحاً في العصور التالية.

المطلب الثالث

تفسير القرآن الكريم بأقوال الصحابة والتابعين

وما أخذ عليه في هذا الأصل

من ركائز منهج الطبري في تفسيره الاعتماد على آراء السلف من الصحابة والتابعين، فقد كانوا رضي الله تعالى عنهم من أعلم الناس بما تضمنه هذا الكتاب العزيز من معاني جليلة، ومقاصد سامية، بما خصهم الله تعالى به من سلامة الفطرة، ونقاء النفس، ونور البصيرة، وما أكرمهم الله من نور المعرفة، وأسباب العلم، وتمكن من اللغة العربية، ومعرفتهم لأسرارها وأساليبها في البيان، فقد كانوا عرباً خلصاً، يفهمون كتاب الله تعالى بمقتضى سليقتهم العربية[1]. هذا بالإضافة إلى صحبتهم لرسول الله ﷺ وتلمذتهم له واستماعهم منه. على أنه يؤخذ على الطبري عند تقرير هذه السمة من منهجه: أن كل ما صدر عن السلف من آراء حجة لا يجوز لأي مفسر أن يخرج عنها[2].

والحقيقة أن موقف الطبري في هذا الأصل من قواعد منهجه في تفسيره، لم يكن دقيقاً لما يلي:

---

[1] انظر **صحيح البخاري بشرح فتح الباري** (تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر)، كتاب التفسير، ج٨، ص١٥٥-٧٤٤ لتقف على الأمثلة التفسيرية الموقوفة على الصحابة الذين اتخذوا من قوانين اللغة وخصائصها في البيان.

[2] **تفسير الطبري**، ج١، ص٦٦.

أولاً: من المعلوم أن مرجع الصحابة عند تفسير كتاب الله تعالى، القرآن الكريم وهو أعلى مراتب التفسير حجة[1]، وإلا اعتمدوا على المأثور الثابت من السنة، فإن لم يتيسر لهم ذلك رجعوا في ذلك إلى إعمال آرائهم على ما يقرره الشاطبي[2] وغيره، مما يدل على أن استعمال النظر في كتاب الله تعالى بما يقوم على أصول ثابتة في الشرع قد أضحى – كما يقول القرطبي[3] – أمراً مهماً لا يجوز إهماله.

غير أن هذا الرأي الاجتهادي المأثور عن الصحابة أمر مختلف فيه من حيث القبول والرد، ضرورة أن السنة قد ورد في شأنها الأدلة التي نهضت بكونها مصدرا للعلم في تفسير كتاب الله تعالى التي تقوم بها الحجة، بخلاف المأثور من أقوال الصحابة، عدا الذي ليس للرأي فيه مجال، فاجتهاداتهم محتملة بدليل اختلاف الصحابة أنفسهم في المسألة الواحدة، بل وفي النص الواحد[4]. ويرجع اختلافهم إلى أسباب كثيرة، منها: تفاوتهم في معرفة الوسائل التي تعينهم على كشف مراد الله تعالى كقوة الفهم وسعة الإدراك[5]. ومنها معرفتهم لأوضاع اللغة العربية وأسرارها، فالإحاطة بجميع مفرداتها أمر متعذر عليهم، وغير ذلك من الأسباب.

والحقيقة أن العلماء قد اختلفوا في الموقوف عن الصحابة من مأثور التفسير[6]. ولما كان ليس من أغراض هذا البحث التفصيل في هذه القضية فقد درسها العلماء الأجلاء دراسة وافية متأنية، وأبدوا آراءهم فيها بصراحة، إلا أن الذي أريد تقريره، أن الصحابة لا يمكن أن يصل أحد ممن جاء بعد قرنهم إلى ما وصلوا إليه في الفضل والعلم والتقوى وما قدموا نحو الإسلام[7]،

---

[1] انظر ابن كثير، أبا الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، **تفسير القران العظيم**، (طبع دار الشعب، تحقيق عبد العزيز غنيم، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد إبراهيم البناء)، ج١، ص٤.

[2] الشاطبي، **الموافقات**، شرح د. عبد الله دراز، اعتناء إبراهيم رمضان، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ج٤، ص٤٩٢.

[3] انظر القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م)، ج١، ص٣٣.

[4] الدريني، فتحي، **دراسات وبحوث**، بيؤوت: دار قتيبة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ج١، ص١٩٤ بتصرف يسير.

[5] انظر **صحيح البخاري بشرح فتح الباري**، كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، ج٦، ص١٦٧ رقم الحديث ٣٠٤٧. وحديث رقم ٤٩٠٩، وحديث رقم ٤٤٩٥، ورقم ٤٥٦٨.

[6] لمزيد من المعرفة والوقوف على آراء العلماء إزاء هذا الخلاف انظر الحديدي، حميس بن عبد الله بن حميس، **مذهب الصحابي وأثره في الفقه الإسلامي**، رسالة علمية قدمت لاستكمال متطبات درجة الماجستير في الفقه وأصوله، في الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص٥٥– ٦٢.

[7] انظر الشاطبي، **الموافقات**، ج٤، ص٧٨–٧٩. وانظر عبد الحميد، محسن، **تطور تفسير القرآن الكريم قراءة جديدة**، ص ٢٢.

وليس معنى ذلك أن تكون آراؤهم حجة ملزمة يجب الأخذ بها، وفضل الصحابة هذا لا يستلزم أن يرقى رأي الصحابي المجتهد فيه إلى مستوى السنة الصحيحة المرفوعة إلى النبي ﷺ، فهو لا يخرج عن كونه مجتهداً غير معصوم عن الخطأ[1]. ومما يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[2]، فالخطاب هنا عام للمؤمنين مطلقا، والشيء خاص بأمر الدين بدليل ما بعده، والمعنى: فإن تنازعتم أيها المؤمنون أنتم وأولو الأمر منكم في أمر من أمور الدين فارجعوا فيه إلى كتاب الله وسنته[3]. فالرجوع ليس إلى الصحابي، ولو كان كذلك لكان تركاً للواجب، وهو ممتنع[4].

ثم ألم يثبت عن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن قال له: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء»؟ قال: أقضي بكتاب الله تعالى. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله تعالى»؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ. قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله تعالى»؟ قال: أجتهد برأي ولا آلو. فضرب رسول الله على صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»[5].

وأمر آخر: أليس الصحابة بشرٌ يجوز عليهم الخطأ، ومما يثبت هذا ما روي عن أبي الضحى عن مسروق قال: "كتب كاتب لعمر بن الخطاب: هذا ما رأى الله ورأى عمر، فقال عمر: بئس ما قلت، إن يكن صوابا فمن الله، وإن يكن خطأ فمن عمر"[6]. وهذا مسلك عبد الله بن مسعود في الاجتهاد[7]. ومما يدل على احتمال الخطأ في الموقوف على الصحابة أنهم اختلفوا في مسائل، وذهب كل واحد خلاف الآخر – كما أسلفت – فالخلفاء قد خالفهم مَنْ في عصرهم، فقد خالف عمر زيد وعلي وغيرهما، وخالف عثمان عمر، وخالف عمر أبا بكر في

[1] الدر يني، **دراسات**، ج١، ص٢٠٠.
[2] سورة النساء: ٥٩.
[3] الآلوسي، **روح المعاني**، ج٥، ص١٦.
[4] ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج٦، ص٨٠٨.
[5] أبو داود، **السنن**، كتاب الاقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، ج٣، ص٣٠٣، رقم الحديث ٣٥٩٢، ٣٥٩٣.
[6] ابن حزم، **الإحكام**، ج٦، ص٧٨٤.
[7] المرجع السابق، ج٦، ص٧٨٣.

قضايا كثيرة، فما منهم أحد قال لمن خالفه: لم خالفتني وأنا إمام؟![1]. قال الآمدي: "اتفق الكل على أن مذهب الصحابي في مسائل الاجتهاد لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين، إماماً كان أو حاكماً أو مفتياً"[2]. فإذا ثبت أن الخطأ ليس منفياً عن الصحابة، بل هو ثابت عليهم، اقتضى ذلك أن المأثور عنهم في التفسير ونحوه مما للرأي فيه مجال لا يعفي من النظر في الدليل، وهذا ما قرره الإمام الشافعي رحمه الله تعالى[3].

وبناء على ما تقدم يتجه إلى الطبري وغيره من الأئمة من النقد فيما يتعلق بموقفهم من مأثور الصحابة من أنه لا يجوز الخروج عن أقوالهم، وهذا صريح في رفعهم أقوالهم عامة إلى مستوى الحديث النبوي، فكان مقامهم من ذلك مقام صاحب الرسالة نفسه، وهذا كلام مردود كما أسلفت بيانه[4].

ثانياً: إذا كان كل ما صدر عن السلف حجة، فبماذا نفسر؟ حث الإسلام على الاجتهاد، وفتح بابه على مصراعيه، فقد أمر باستعمال العقل في التفسير فيما ليس للكتاب والسنة النبوية فيه بيان. إن تأكيد هذه الركيزة وجعلها أصلا من الأصول المهمة في توضيح كتاب الله تعالى ضمن الأطر الأخرى التي أقرها العلماء المحققون التي تتوقف عليها حجية ما يتوصل إليه من نتاج فكري، فإنما يوجب حرية الفكر والاستقلال في الرأي، وهذا ما يلمسه الناظر في القرآن الكريم، الأمر المتكرر بتدبر كتاب الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾[6]. وقد جعل رسول الله ﷺ من هذه التوجيهات القرآنية حقائق ملموسة، كما علم صحابته كيفية الاجتهاد العقلي في فهم النصوص الشرعية، وقد أدرك الصحابة الكرام ذلك، فاجتهدوا في حياته ﷺ في كثير من القضايا الحيوية المهمة، واستمروا كذلك يجتهدون في بعض معاني القرآن الكريم كلما

---

[1] انظر ابن حزم، **الإحكام**، ج٦، ص٨٠٨، وانظر ابن عبد البر، **جامع البيان**، ص٨٥- ٨٩.

[2] **الإحكام**، ج٤، ص١٣٠. وانظر البغا: **الأدلة المختلف فيها**، ص ٣٤٧.

[3] انظر الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، (تحقيق أحمد شاكر، القاهرة: دار التراث، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ص٢٥. وانظر ما يقوله ابن حزم في هذه المسالة، فهو يشير إلى أن الله تعالى لم يبعث لهذه الأمة رسولا إلا محمدا ﷺ، والأمة مأمورة بإتباع الكتاب والسنة، **الإحكام**، ج٦، ص٨٤٦.

[4] وانظر ما قاله الآمدي في كتابه **الإحكام في أصول الأحكام**، (بيروت: دار المعرفة)، ج٤، ص٢٠١.

[5] سورة محمد: الآية ٢٤.

[6] سورة ص: الآية ٢٩.

ظهرت الحاجة إلى ذلك على نحو واقعي واسع النطاق حكما وقضاء وإفتاء، وسيتواصل هذا الاجتهاد المبني على الأسس السليمة إلى يوم الدين ، ذلك أن التدبر في معاني القرآن الكريم ليس مضبوطا في زمن ولا فئة معينة دون أخرى، بل هو مطلق يجري على إطلاقه، حتى أن جمهور العلماء يرون أن الاجتهاد بالرأي ضمن الشروط المقررة، هو مصدر للعلم في التفسير بل أمر متعبد شرعا كما أشار العلماء إلى هذا[1]. وإنما كان كذلك نظر لحاجة الأمة إليه في كل عصر بما يظهر من قضايا ومستجدات بحاجة إلى بيان حكم الله تعالى فيها.

ومما يؤكد منهج الطبري من اتخاذه مبدأ حرية الرأي واستعمال الفكر، وجعله ركيزة من أصول منهجه في التفسير، أنه استعمل أسلوب النقد والدراسة والتمحيص لروايات التفسير المأثور الهائلة التي أفردها بالذكر، بمقاييس سديدة تقوم على المنهجية العلمية الدقيقة، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا نكتفي بذكر بعضها، منها:

عند ما يعرض الطبري لتفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[2] يذكر كثيرا من الروايات[3]، ثم ينتهي به الأمر بنقد الروايات المنسوبة إلى ابن عباس وابن مسعود شاكاً في إسنادها[4]. والأمثلة كثيرة تجدها مبثوثة في موسوعته التفسيرية التي تدل على أنه قد نهج مبدأ حرية النقد معتمداً في كل ذلك على الحجة الناصعة والبرهان الناصع[5]. أقول: إذا كان الطبري قد قام بنقد روايات التفسير، حتى أنه أفرد فصلاً مستقلاً، وجعل عنوانه (ذكر الأخبار عن السلف ...)[6]، إنما كان ذلك منه لأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، فلا بد – والحال كذلك – من اتخاذ قواعد اللغة العربية وضوابطها أداةً وأسلوباً للتعبير عن معانيه هذا من

[1] الآمدي.

[2] سورة البقرة: الآية ١٩.

[3] **تفسير الطبري**، ج١، ص١٨٤-١٩١.

[4] **تفسير الطبري**، ج١، ص ١٩١-١٩٢.

[5] انظر تفسير الطبري، وهو يفسر الآية التاسعة في سورة التوبة، تراه ينقد روايتين متخالفتين عن أبي هريرة. ويختم حديثه بالقول: "وأحشى أن يكون هذا الخبر وهماً من ناقله في الأجل؛ لأن الأخبار متظاهرة في الأجل بخلافه، مع خلاف قيس شعبة في نفس هذا الحديث على ما بيَّنْتُه. **تفسير الطبري**، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ج١٠، ص ٦٤. وانظر كذلك إلى تفسيره للآية السابعة في تفسير سورة آل عمران وهو يقرر: "وأولى القولين في ذلك بالصواب".

[6] **تفسير الطبري**، ج١، ص٦٥.

جانب. والجانب الآخر: أن الكتاب العزيز وحي من عند الله تعالى، فتخصيص عمومه وتقييد مطلقه وتفسير مجمله وغير ذلك، يحتاج بحقٍّ إلى المأثور الثابت، والسنة المباركة لها الدور المميز في الإيضاح فيما اختص الله تعالى رسوله الكريم ﷺ ببيانه وكشفه، وهذا ما أولاه الطبري عنايةً خاصةً، وهو ما تميز به في موسوعته التفسيرية بجمعه بين المعقول والمنقول. فهل يصح بعد هذا التوضيح أن يشترط الطبري شرطاً عاماً بالنسبة إلى المأثور عن أئمة السلف وعلماء التابعين، بحيث لا يجوز لأي مفسر أن يخرج عن آرائهم؟!.

الحقيقة أن هذا التعميم الذي صرح به الطبري رحمه الله تعالى ليس هو المعتبر، وإنما المعتمد هو ما ذهب إليه جمهور العلماء الذين فصلوا فيما يصدر عن الصحابة والتابعين من مأثورات، فما كان مأثورا مما لا مجال للرأي فيه فيكون في حكم المرفوع، وأما ما كان للرأي فيه مجال فيجوز للمجتهد أن يستعمل عقله فيه[1].

وعلى ضوء ذلك، فإن ما قرَّره الطبري من عدم الخروج عن أقوال الصحابة غير صحيح، وبالتالي لا يصح أصلا في المنهج العلمي للتفسير ما دام مستند تلك الآراء الاجتهاد بالرأي؛ إذ لا يسلم رأي مجتهد فيه من الاحتمال من منطلق الأخذ بمقتضى الأصل العام في الاجتهاد من أن المجتهد يخطي ويصيب، وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم عن الخطأ، والصحابة بشر ينطبق عليهم ما ينطبق على البشر لقصور الطاقة البشرية العاجزة عن إصابة ما هو الحق عند الله تعالى في كل رأي مجتهد فيه بإطلاق[2].

فبناء على ما تقدم شرحه لم يعد من وجه حق يبرر إليه شيخ المفسرين من أصل في منهج تفسيره، يقضي بأن لا يصح للمفسر المجتهد – أيا كان – أن يخرج عن المأثور من الصحابة، وغيرهم ممن جاء بعدهم من باب أولى.

---

[1] انظر ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن النيسابوري، **المقدمة في علوم الحديث**، تفريعات في النوع الثامن، معرفة المقطوع، (علق عليه صلاح عويضه، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ)، ص٤٦-٤٧. وانظر الحاكم، عبد الله بن محمد النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، (بيروت: دار مكتبة الهلال، ط١، ١٤٠٩هـ)، ص٣١، ٣٢. وانظر السيوطي، جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، ط٢، ١٩٦٦م)، ج١، ص١٩٣.

[2] انظر ابن حزم، **الإحكام**، ج٦، ص٧٨٣.

المطلب الرابع

الاتجاه العقلي في تفسير الطبري

كنت قد تحدثت آنفا أن الطبري صرف جهده منذ البداية إلى جمع روايات التفسير المأثور، و لم يقتصر في توضيح كتاب الله تعالى على ذلك الأصل، بل أضاف إلى هذا الموروث بما وهبه الله تعالى من فتوحات إلاهية، عمل على تتمتها بكل ما تزود به من شروط المفسر، التي أعانته على تجلية كتاب الله تعالى. ولا أكون مبالغاً إذا قلتُ: إنه يعتبر المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلي، كما يعتبر من مراجع التفسير العقلي، نظراً لما فيه من الاستنباط، وتوجيه الأقوال، والترجيح القائم على البحث الحر الدقيق، كما سأوضح ذلك لاحقاً.

والطبري حين يكشف معني القرآن الكريم بما تفضل الله تعالى به من المعارف المتعددة والثقافة العامة، فإنما يفسر في دائرة المأثور المروي لا يخرج عنه، فهو ينظر في تفسير الآية، ولا يقول بشيء إلا بعد النظر في كتاب الله تعالى، أو ببيان رسول الله ﷺ، أو النظر في مسائل اللغة، وفي كل ما يعينه على تجلية كتاب الله تعالى، فإن لم يجد شيئاً واضحاً وصريحاً في ذلك اجتهد برأيه، وهذا الاجتهاد لا بد أن يتم داخل الأمارات التي نصبها الله تعالى ورسوله لفهم الآيات القرآنية، وهي التي أشار إليها الطبري بقوله: "أو بنصبه الدلالة عليه"[1].

إن منهج الطبري هذا، الذي اعتمد فيه على الأثر والبيان والنظر على أدق القواعد، هو المنهج المتكامل الذي كان له أعظم الأثر فيمن جاء بعده من المفسرين الذين تحركوا داخل اطر التفسير التي تحرك فيها الطبري. ولدقته وضبطه، رأينا بعض أجلّة العلماء يشيد بمنهجه بالقول: "لم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده"[2]. وفي هذا ردٌّ على من زعم أن الطبري قد اقتصر في تفسيره على النقل، وكنت قد بينت في المطلب السابق أن الدراسة الدقيقة لهذا المنهج وتطوره يجعلنا نتردد في قبول هذا المصطلح، وفي هذا المطلب سأزيد البيان بياناً، مقرِّراً أن الطبري قد جعل من صلب منهجه في التفسير الاستقلال بالرأي، تجد ذلك واضحاً من مواقفه إزاء آراء المفسرين وتناوله إياها بالنقد والتمحيص ونحو ذلك، كما بينت آنفاً.

ومع تقرير هذه السمة التي تجلت في منهج الطبري فقد ورد في تفسيره نهيه عن التفسير بالرأي والابتعاد عنه ووجوب تجنبه. فبم نرد على هذا التعارض الظاهري؟

---

[1] انظر **تفسير الطبري**، ج١، ص٥٨.

[2] **طبقات المفسرين**، لجلال الدين السيوطي، (القاهرة: عيسي البابي الحلبي)، ص٣٠.

والحقيقة أن ما نراه في تفسير الطبري من إنكار للرأي، لا يمكن أن يحمل على إطلاقه، كيف لا؛ وهو يدرك أن التنويه بالعقل في كتاب الله تعالى لم يأت عرضاً وبدون قصد، ولا تردد فيه كثيراً من قبيل التكرار، بل كان هذا التنويه نتيجةً منتظرةً يستلزمها لباب الدين وجوهره[1].

فالإسلام إذاً يرفع من شأن التفكير البشري، لكونه يعتمد عليه في كثير من النصوص القرآنية، واستخراج كنوزها وما تضمنه من أغراض كريمة، كما يفتح باب حرية الفكر والتفسير بالرأي من أهله، ويحثهم عليه ويرسم طريقه، ولذا نرى أن استعمال الرأي كان مسلك رسول الله ﷺ في بيانه فيما لم يوح إليه فيه، كما كان مسلك الصحابة الكرام، فقد أقبلوا على استعمال عقولهم، وبذلوا غاية جهدهم في كتاب الله تعالى لتوضيح معاني القرآن الكريم فيما لم يبينه الله تعالى ورسوله؛ لأن الكتمان وعدم البيان لتلك المعاني محرَّمٌ لمقام النهي في قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾[2]، فثبت نقيضه وهو وجوب التبيين وإظهار المعاني القرآنية التي هي من اختصاص العلماء، فما دام الأمر كذلك فمن غير المعقول أن يقصد أن التفسير بالرأي مذموم على الإطلاق. إذاً ما جاء من أقوال الطبري تدل على ذم أعمال الرأي في القرآن الكريم، يقصد به:

أولاً: أن هذا المنحى منه إنما كان ردَّ فعلٍ لتلك التأويلات العقلية التي لم تنضبط في إطار قواعد اللغة العربية، وخصوصاً إذا علمنا أنه قد ظهر في عصره تيارات فكرية وسياسية متصارعة، حاول كل طرف فيه أن يستخرج أدلة ما عنده من الأفكار والمقالات من القرآن الكريم باعتباره القاعدة العقدية والحضارية التي كانت منطلق كل صاحب سياسة أو مقالة منها، حتى أن أهل الأهواء والبدع والانحراف لم يجدوا بُدًّا من أن يلجأوا إلى القرآن الكريم لتبرير أهوائهم وبدعهم.

ثانياً: يقصد به الرأي المجرد المذموم شرعا باتفاق الأئمة، كما أنه لا يكون جاريا على قوانين اللغة العربية، ولا يكون موافقا للأدلة الشرعية وهذا لا شك في ذمه. أما الرأي الذي يتحرك في داخل ضوابطه الأصولية فالطبري يقول به ويؤيده بل وعمل به، نلمس ذلك "عند ما

[1] انظر **المدخل لدراسة التشريع الإسلامي** للأستلذ عبد الرحمن الصابوني، ص٦١.

[2] سورة آل عمران: الآية ٤٤.

ترك مذهب الشافعي ولجأ إلى الاجتهاد، فوصل إلى درجة الاجتهاد المطلق، وهل يمكن للمجتهد المطلق إلا أن يكون مستقل الفكر، غير مقلد للذين سبقوه من العلماء"[1]. ومن هذا المنطلق ذكر الأخبار والأحاديث الواردة بالنهي عن إعمال الرأي في القرآن الكريم تحت عنوان: (ذكر بعض الأخبار التي رويت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي)[2]. وبعد أن ساقها عقب بالقول: "وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا، من أن ما يكون من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصب الدلالة عليه فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه وان أصاب الحق فيه فمخطئ فيما كان من فعله بقيله فيه برأيه؛ لأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارص وظان، والقائل في دين الله تعالى بالظن قائل على الله ما لم يعلم، وقد حرم الله تعالى ذلك في كتابه على عباده فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[3]، فالقائلُ في تأويل كتاب الله تعالى الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله ﷺ، الذي جعل الله تعالى إليه بيانه، قائلٌ بما لا يعلم، وهذا هو معنى الخبر الذي روي عن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «من قال في القرآن برأيه فأصاب، فهو قائلٌ على الله ما لا يعلم، آثمٌ بفعله ما قد نهى عنه وحظر عليه، فقد أخطأ»[4] يعني ﷺ أنه أخطأ في فعله بقيله فيه برأيه؛ وإن وافق قيله ذلك عين الصواب عند الله؛ لأن قيله فيه برأيه ليس بقيل عالم أن الذي قال فيه من قول حقٌّ وصوابٌ، فهو قائل على الله ما لا يعلم، آثم بفعله ما قد نُهِيَ عنه وحُظِرَ عليه"[5].

ينتج من هذا الشرح ما يلي: أن رواية تلك الأخبار المتحرجة من تفسير الرأي، يراد منها الإحجام المقيد بما لم يعرف وجه الصواب فيه، "حذار أن لا يبلغ أداء ما كلف من إصابة القول فيه، لا على أن تأويل ذلك محجوبٌ عن علماء الأمة، غير موجود بين أظهرهم"[6]، أو أن يكون

---

[1] **تطور تفسير القرآن قراءة جديدة**، ص٤٣.

[2] – تفسير الطبري / المجلد الأول / ص٥٨

[3] الأعراف: الآية٣٣.

[4] أخرجه الترمذي كما في **عارضة الاحوذي بشرح صحيح الترمذي** كتاب التفسير، باب: ما جاء في يفسر القران برأيه، ج١١، ص ٦٨، قال الترمذي: "قد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم" أحد رجال السند.

[5] **تفسير الطبري**، ج١، ص٥٨.

[6] **تفسير الطبري**، ج١، ص ٦٤. وانظر **الموافقات**، ج٤، ص٤٢٣.

إعمال الرأي في قضايا لا تعلم إلا عن طريق النقل الثابت عن رسول الله ﷺ، فهذا النوع من التفسير قوامه الابتداع الذي يكون أساسه الاختلاق والافتراء وإيجاد معاني ليس لها أساس من الشرع، ولا يدل عليها العقل، وليس من شك في أن هذا تقوُّلٌ على الله بغير علم، ويأتي ذَمُّه كذلك لصرف الألفاظ عن مقتضى ظاهرها من غير دليل يدل على ذلك، سواء كان ذلك من الكتاب أم السنة، مما يترتب على ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، كما أكد ذلك العلماء "بل الشر في تأويل هذه الألفاظ وأعظم؛ لأنها مُبْطِلةٌ للثقة بالألفاظ، وقاطعةٌ طريق الاستفادة والفهم من القرآن بالكلية"[1]، وجاء الذم كذلك كونه يفقد التفسير معناه ووظيفته إذا سلك هذا المنهج لما ينبغي أن يكون عليه التفسير من المطابقة للمفسر. قال الزركشي: "يجب على المفسر أن يتحرَّى في التفسير مطابقة المفسر، وأن يتحرَّز في ذلك من نقص المفسر عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسر، أو أن يكون في ذلك المعنى زيادة لا تليق بالغرض، أو أن يكون في المفسر زيغ عن المعنى المفسر وعدوله عن طريقه، حتى يكون غير مناسب له ولو من بعض أنحائه"[2]، أو يحمل هذا الذم الذي أشار إليه الطبري: لقيامه على الهوى والاستحسان استجابةً لتعصب أعمى مما لا يستند إلى دليل شرعي، إن إعمال الرأي على هذا الوضع هو في الواقع قلب للحقائق رأساً على عقب، وبالتالي فإنه يؤدي بالأمة إلى سوء المصير، وهذا ما أشار إليه ابن عمر ﷺ في قوله: "إني أخاف عليكم أحد رجلين: رجل ينافس الملك على أخيه، ورجل يتأول القرآن على غير تأويله، فمن تأول القرآن على هذه الحالة فقد ارتكب جرماً كبيراً وإثماً عظيماً"[3].

وهكذا تبين لنا بما لا مجال للشك فيه أن الطبري لم ينكر التفسير القائم على الأصول، وإنما أنكر من تجاوزها للأسباب التي وضحتها، ومما يدل على ذلك:

أنه قد نعى على المتحرجين والمتأثمين من تفسير القرآن الكريم إطلاقاً ممن تحققت فيهم ضوابط التفسير التي لا بد منها في التفسير، وهذا ما جعله الطبري موضوعاً لفصله: (ذكر بعض الأخبار التي رويت في الحض على العلم بتفسير القرآن ومن كان يفسره من الصحابة)[4].

---

[1] انظر **إحياء علوم الدين** للغزالي، ج١، ص٤٤. وانظر الآمدي، **الأحكام**، ص٧٥.

[2] انظر **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٧٦.

[3] وانظر رواية عمر بن الخطاب الدالة على هذا المعنى، **معجم الطبراني الأوسط**، (تحقيق الدكتور محمد الطحان، الرياض: مكتبة المعارف)، ج٢، ص٥١٦. قال الهيثمي في **مجمع الزوائد**، (القاهرة: مكتبة القدسي)، ج١، ص١٨٧: "فيه إسماعيل بن مسروق الأنصاري وهو متروك".

[4] **تفسير الطبري**، ج١، ص٦٠.

ومن الأدلة التي اعتمدها الطبري للدلالة على وجوب استعمال الرأي قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ[1]﴾. وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] بإطلاق فيما فسر، وفيما لم يفسر، ولكن في ضوء المفسر[3]، فالاجتهاد بالرأي حتى في مجال النص جزء من حقيقة التفسير، وغير ذلك من الأدلة، التي تدل بجملتها على أن إعمال الرأي في كتاب اله تعالى ركن أصيل من أركان الدين، نهض بحجيته أدلة من الكتاب والسنة وعمل الصحابة.

وهكذا يتبين لي فيما سلف، أن ما ورد من أحاديث أوردها العلامة الطبري في ذم التفسير بالرأي، لم يكن القصد منه إلا أن يبعد عن ساحته من لم يتأهل له حتى لا يجترئ الناس على القول في علم القرآن الكريم بلا علم، فيُدخِلوا فيه ما ليس منه، وأن يُبعِدوا عنه كذلك مَنْ غرضه أن يفسر بمجرد الرأي لتحقيق أمر وتقريره، فيستجر شهادة القرآن الكريم إليه، ويحمله عليه من غير أن يشهد لتنْزيله عليه دلالة لفظية أو نقليه[4]. فالاجتهاد لا بد أن يكون ضمن الأسس التي نصبها الله تعالى ورسوله لفهم الآيات القرآنية. نلمس ذلك عند تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[5] فهو يذكر ما ورد في تفسيرها عن السلف، مع توجيه الأقوال وتعرضه للقراءات بقدر ما يحتاج إليه تفسير الآية، ثم يعرج بعد ذلك على من يفسر القرآن برأيه مستقلا في التفسير، وبدون اعتماد منه على شيء إلا على مجرد اللغة، فيفند قوله، ويبطل رأيه فيقول ما نصه: "وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل ممن يفسر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب يوجه معنى قوله: ﴿وفيه يعصرون﴾ إلى "وفيه ينجون من الجدب والقحط بالغيث"، ويزعم أنه من العصر، والعصرة التي بمعنى المنجاة من قول أبي زبيد الطائي:

صاديا يستغيث غير مغاث ولقد كان عصرة المنجود (أي المقهور).

ومن قول لبيد:

فبات وأسرى القومُ آخرَ ليلِهم وما كان وقافا بغير معصَّر

---

[1] ص: الآية ٢٩.

[2] النحل: الآية ٤٤.

[3] **تفسير الطبري**، المقدمة ص٦٠، ٦١.

[4] انظر ما كتبه الدكتور فتحي الدر يني في كتابه "**بحوث**"، ج١، ص١٦١، ١٧٢، ٢٣٣، ٢٩٠، ٢٩١.

[5] – يوسف ٤٩

وذلك تأويلٌ يكفي من الشهادة على خطئه خلافه قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين[1].

وهكذا نجد الإمام الطبري في غير موضع من تفسيره يقف مثل هذا الموقف حيال ما يروى عن الضحاك ومجاهد أو غيرهما، ينبري للرد على مثل هذه الآراء التي لا تقوم على أسس التفسير السديدة، وإنما على مجرد الرأي أو محض اللغة[2].

المطلب الخامس

استعمال قواعد اللغة العربية

الحديث عن استعمال القواعد اللغوية الدقيقة في الكشف عن معاني الآيات القرآنية سمة بارزة من سمات منهج الطبري العلمي في تفسيره، ذلك أنه من المعلوم أن الرسول ﷺ لم يفسر القران كله وحياً، بل بيَّن منه ما لا يوصل إلى علمه إلا به، وترك كثيرا من القضايا العامة والنصوص الكلية مما يدركه أرباب الاجتهاد باجتهادهم بالرأي، مما يجعل التفسير بالرأي أصلاً من أصول التفسير، لا يجوز تجاوزه[3]. ومن هنا اقتضى ذلك بداهة أن الأساس الذي يقتضيه الوضع القرآني هو استعمال اللغة في البيان، خاصة عند فشو اللحن والعجمة ونحوهما، وهذا ما تمسك به الإمام الطبري تمسكاً قوياً بما يشمل هذا الاستعمال من دلالات لغوية وعقلية تضمنتها الآيات القرآنية، ما دام لم يرد في هذا المجال من كتاب الله وسنة رسوله ما يحدد المعنى؛ إذ الأساس أن دلالة الكتاب العزيز على مقاصده ذاتية لنُزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين، والأدلة على ذلك من كتاب الله تعالى كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[4].

---

[1] **تفسير الطبري**، ج١٢، ص١٣٨.

[2] انظر تفسير الآية (٦٥) من سورة البقرة وتعقيب ابن جرير بعد ذلك على قول مجاهد فيقول ما نصه: "وهذا القول الذي قاله مجاهد قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالف". **تفسير الطبري**، ج١، ص٢٥٢-٢٥٣. وانظر تفسيره للآية ٢٢٩ من سورة البقرة، وتعقيبه: "وهذا الذي ذكره الضحاك لا معنى له في هذا الموضع؛ لأنه لم يجر للطلاق في العدة ذكر فيقال تلك حدود الله، وإنما جرى ذكر العدد الذي يكون للمطلق فيه الرجعة، والذي لا يكون له فيه الرجعة، دون ذكر البيان عن الطلاق للعدة "، **تفسير الطبري**، ج٢، ص٢٨٩.

[3] انظر **الموافقات**، ج٣، ص٤٦٢.

[4] الشعراء: الآية ١٩٥.

والحقيقة أن الطبري قد استخدم هذا المنهج بدقة، وخصوصاً إذا علمنا أنه قد أوتي من أدوات التفسير ما يؤهله لتحقيق هذه الغاية العظيمة من عرض لتفسير النص القرآني تفسيراً لغوياً يتحاكم فيه للتعرف على دلالة اللفظ إلى ديوان العرب، فهو يحس إحساساً قوياً بأهمية اللغة، وأثر استعمال الكلمة القرآنية لما تحمله من دلالات عظيمة ومقاصد جليلة. وكان قد تأثر بابن عباس الذي أرسى دعائم المنهج اللغوي في التفسير وهو القائل: "إذا تعاجم شيء من القرآن فانظروا في الشعر؛ فإن الشعر عربي"[1].

على أن الذي يلفت النظر فيما يتعلق بأصل الاستعمال اللغوي الذي يعتبر من السمات البارزة في منهج الطبري التفسيري، أنه يتميز بكثرة بحوثه اللغوية التي تعكس حذاقته في قواعد اللغة العربية والثقافة العالية التي برع فيها، غير أن ما ينفرد به في هذا المضمار ويتميز به عن غيره، أنه لا يتناول هذه البحوث على أنها مقصودة بذاتها، بل ما يترتب عليها، فهو يعنيه في الدرجة الأولى توجيه تفسيره توجيهاً علمياً سديداً يظهر من خلاله هداية القرآن الكريم بما يُقَرِّبها إلى النفوس، ويحبِّبها إليه ويشوِّقها، باعتبار أن ذلك من أهم أهداف نزول القرآن الكريم على النبي ﷺ، هداية الخلق إلى المنهج القويم الذي تقوم عليه الحياة الكريمة.

كما أنه اتخذ من بحوثه اللغوية التي هي معلم من معالم تفسيره، وسيلةً لترجيح أصح معنى على آخر، بعد مقارنتها بما يعتمد على أفصح ما تنتجه تلك البحوث طلباً للوصول إلى الحق القرآني.

ومما امتاز به الطبري مما له صلة بالاستعمال اللغوي، اعتماده أرضية آي القرآن الكريم، وجعلها المدار الذي ينطلق منه إلى التعمق في فهمها واجتهاده برأيه فيها، ليتجنب بذلك مواقع الغلط في التفسير، ما لم يكن قد وضح من الكتاب العزيز والسنة النبوية المباركة. وهذا في الواقع أصل منهجي قرره العلماء المحققون، الجمع بين منطق اللغة ومنطق المعاني، إذ لا يمكن الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر[2].

ومما يتعلق بمنطق اللغة والجمع بين ظاهر الآيات القرآنية، وما تدل عليه من معاني: أنه يصطفي من أفصح كلام العرب شعراً ونثراً مما يعينه على السمو والرفعة بتفسيره منْزلةً كبيرةً

[1] **البرهان في علوم القرآن** للزركشي، ج٢، ص ١٤٩ وما يليها .
[2] انظر **إحياء علوم الدين**، ج١، ص٢٩١.

وشأواً بعيداً، وقد عبَّر الطبري عن مسلكه هذا بكل وضوح. يقول: "إن كتاب الله تعالى نزل بأفصح لغات العرب، وغير جائز توجيه شيء منه إلى الشاذ من لغاتها، وله الأفصح الأشهر معنى معروف ووجه معروف"[1]، إن سلوك مثل هذا المنهج الذي يقوم على الاستشهاد بفنون أقوال العرب، والفصيح البليغ من أشعارهم ونثرهم، إنما هو استجابة لما تقتضيه بلاغة القرآن الكريم،وفصاحته، باعتبار أن النظم والمعنى وحدة متكاملة لا تقبل الانفكاك، وفي ذلك دليل جلي على ما استأثر به الطبري من ربط اللغة بالبلاغة والإعجاز البياني.

وثمة ميزة أخرى في أصل منهجه اللغوي، وهي: اعتماده قواعد النحو ومسائله في التفسير باعتبار أن الإعراب فرع المعنى، على أن الذي يميزه في هذا الجانب، أنه لا يتناول النحو كبحث مستقل مقصود بذاته، وإنما ما يترتب عليه من إبراز المعنى وإظهاره بصورة جلية[2]، فهو يعتمد المعنى القرآني المقصود أولاً حيث استخلصه باجتهاده برأيه، ثم يوجِّه الإعراب على أساسه، فجعل الإعراب فرع المعنى وخادماً له، وقد ساعده على ذلك ضلوعه في علم النحو وتمكُّنه منه، كما أنه كان عالماً بالمأثورات وصلته ممن سبقه، فكان لا بد أن يقف من هذا التراث موقفا يماثل ذلك الذي اتخذه من التراث النقلي، ومن التراث اللغوي في التفسير، فهو يعرض الآراء النحوية مبيِّناً ما يترتب على تلك الاختلافات من أثر في المعنى، ثم يختار منها ما اطمأنت إليه نفسه، مما هو أقرب إلى تفسير الآية. ومثال ذلك: ما جاء في إعراب كلمة براءة في قوله تعالى: ﴿بَرَاءةٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[3] "مَرْفُوعَة بِمَحْذُوف، وَهُوَ "هَذه"، كَمَا فِي قَوْله: ﴿سُورَة أَنْزَلْنَاهَا﴾[4] مَرْفُوعَة بِمَحْذُوف هُوَ "هَذه". وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: ﴿بَرَاءَة﴾ مَرْفُوعَةٌ بِالْعَائِد مِنْ ذِكْرهَا فِي قَوْله: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ وَجَعَلَهَا كَالْمَعْرِفَةِ تَرْفَع مَا بَعْدهَا؛ إِذْ كَانَتْ قَدْ صَارَتْ بِصِلَتِهَا وَهِيَ قَوْله: ﴿مِنَ اللَّه وَرَسُوله﴾ كَالْمَعْرِفَة، وَصَارَ مَعْنَى

[1] **تفسير الطبري**، ج٨، ص١٢٨.

[2] انظر **تفسير الطبري**، ج١١، ص ٨ وهو يفسر الآية ١٠٠ من سورة التوبة فبعد أن يفسرها يذكر القراءات الواردة في كلمة "الأنصار" مع إبداء رأيه إزاء هذا الاختلاف، ويقف من ذلك موقفا حازما غير متردد، "والقراءة على خفض "الأنصار" عطفا بهم على "المهاجرين". وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ "الأنصارُ" بالرفع عطفا بهم على "السابقين"، والقراءة التي لا أستجيز غيرها الخفضُ في "الأنصار" لإجماع الحجة من القراء عليه، وأن السابق كان من الفريقين جميعا من المهاجرين والأنصار".

[3] التوبة: الآية١.

[4] سورة النور: الآية١.

الْكَلَام: بَرَاءَة مِنْ اللَّه وَرَسُوله إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ كَانَ مَذْهَبًا غَيْر مَدْفُوعَة صِحَّته؛ وَإِنْ كَانَ الْقَوْل الْأَوَّل أَعْجَبَ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْن الْعَرَب أَنْ يُضْمِرُوا لِكُلِّ مُعَايَن نَكِرَة كَانَ أَوْ مَعْرِفَة ذَلِكَ الْمُعَايَن، هَذَا وَهَذِه، فَيَقُولُونَ عِنْد مُعَايَنَتهمُ الشَّيْء الْحَسَن: حَسَن وَاَللَّه، وَالْقَبِيح: قَبِيح وَاَللَّه، يُرِيدُونَ: هَذَا حَسَن وَاَللَّه، وَهَذَا قَبِيح وَاَللَّه؛ فَلِذَلِكَ اخْتَرْتُ الْقَوْل الْأَوَّل"[1].

وغير ذلك من الأمثلة التي تدل بجملتها على براعته في النحو وإفادته من تراث التفسير اللغوي، ولكنه تناوله بأسلوب لم تخف معه شخصيته أو يفقد أصالته[2]، بل كان يختار من هذا التراث في حيز التفسير المأثور.

المطلب السادس

الاهتمام بالقراءات

من المعلوم لدى العلماء المحققين أن قراءة اللفظ على نمط معين من ترتيب الحروف، وتصحيح القراءة، وضبط التلاوة يؤدي إلى سلامة النطق وهو في الوقت نفسه تأكيد على سلامة معنى الآية القرآنية، وصيانته من التحريف، وهذا مقصد عظيم من مقاصد علم القراءات، ومن هنا كان اهتمام المفسرين بها واعتبارها ركيزةً من ركائز المناهج العلمية في الدراسات القرآنية. وهذا ما أكده العلامة أبو حيان في تفسيره "البحر المحيط"، وهو يُعرِّف التفسير بالقول: "إنه علمٌ يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها الانفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك"[3]، ويعني بـ"النطق بألفاظ القرآن الكريم" علم القراءات، وذلك لأن المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات كقراءة ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾[4] بضم الميم وإسكان اللام؛ فإن معناها مغايرٌ لقراءة من قرأ ﴿وملكا كبيرا﴾ بفتح الميم وكسر اللام[5]، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

---

[1] **تفسير الطبري**، ج١٠، ص ٥٨.

[2] انظر تأويله لقوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله ...﴾ **تفسير الطبري**، ج٣، ص١٨١ وما يليها. وانظر أيضاً، ج١٨، ص٦٦ وج٢، ص٥٧٨، وج١٦، ص٤٥.

[3] **البحر المحيط**، ج١، ص١٣-١٤.

[4] سورة الإنسان: الآية ٢٠.

[5] انظر الذهبي، محمد حسين، **التفسير والمفسرون**، ج١، ص١٦.

إذاً معرفة علم القراءات عنصر مهم من عناصر التفسير، لا يجوز إغفاله ولا التهاون فيه لما له من أثر كبير في توجيه معنى النص القرآني توجيهاً سديداً. ولذا نرى العلماء قد اعتنوا به، وأفردوا فيه كتباً، فهم ينظرون إليه كفن جليل، به تعرف جلالة المعني وجزالتها، وخصوصاً الإمام الطبري رحمه الله تعالى، فقد اهتم به اهتماما شديداً، كيف لا، وهو من علماء القراءات المشهورين، حتى قيل: "إنه ألف فيها مؤلفاً خاصاً في ثمانية عشر مجلدا"[1]، وإنك لتلحظ هذه السمة، من هذه العناية الفائقة أنها لا تفارق منهجه في تفسيره، فهو يقف من القراءات المختلفة مواقف يحدد مبلغها من الصحة أو الرجحان أو الرد، فعند ما يقف على القراءة الصحيحة تراه يأخذ بها دون تردد. أما القراءة التي لا تنهض لها بالحجية والقبول بأن لا تعتمد على الأئمة المعروفين الذين يعتبرون عنده وعند علماء القراءات حجة، والتي تقوم على أصول مضطربة مما يترتب عليه مفاسد، فإنه يردها لذلك، ثم يتبع ذلك برأيه في آخر الأمر مع بيان الأسباب، وهو في هذا المقام قوي الحجة حتى أنك تلمس وهو يفند هذه القراءة بأنه إمام في القراءات، ومثال ذلك في الآية: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾[2] يذكر أن عامة قراء الأمصار قرأوا (الريحَ) بالنصب على أنها مفعول لسخرنا المحذوف، وأن عبد الرحمن الأعرج قرأ (الريحُ) بالرفع على أنها مبتدأ ثم يقول: والقراءة التي لا أستجيز القراءة بغيرها في ذلك ما عليه قراءة الأمصار لإجماع الحجة من القراءة عليه[3].

والذي يلاحظ في هذه السمة من أصول منهجه حرصه على الإجماع واتباعه، فهو يعرض قراءات المقرئين بكل موضوعية، ثم يختار من بينها، ويرجح ما يختار، ويبدي المبررات، ويوضح الأسباب، ويعلِّل لهذا الاختيار تعليلاً منهجياً قائماً على الأسس العلمية الصحيحة، فأساس اختياره للقراءة الإجماع أولاً، ومثال ذلك: ففي موضع من سورة التوبة، يقول الطبري: "واختلفت القراءة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[4] فقرأه قراء الحجاز والعراق وغيرهم ﴿إنهم لا أيمان لهم﴾ بفتح الألف من "أيمان" بمعنى لا عهود لهم على ما قد ذكرنا من قول أهل التأويل فيه. وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك ﴿إنهم لا إيمان

[1] انظر **معجم الأدباء**، ج١٨، ص٤٥.
[2] سورة الأنبياء:٨١.
[3] انظر **التفسير والمفسرون** للدكتور الذهبي، ج١، ص٣٠٩-٣١٠.
[4] سورة التوبة: الآية ١٢.

لهم﴾ بكسر الألف بمعنى لا إسلام له . وقد يتوجه لقراءته كذلك وجه غير هذا، وذلك أن يكون أراد بقراءته ذلك كذلك ﴿أنهم لا أمان لهم﴾ أي لا تؤمنوهم ولكن اقتلوهم حيث وجدتموهم، كأنه أراد المصدر من قول القائل: آمنته فأنا أومنه إيماناً".

قال أبو جعفر: والصواب من القراءات في ذلك الذي لا أستجيز القراءة بغيره قراءة من قرأ بفتح الألف دون كسرها لإجماع الحجة من القراء على القراءة به ورفض خلافه، ولإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من أن تأويله لا عهد لهم، والأيمان التي هي بمعنى العهد لا تكون إلا بفتح الألف؛ لأنها جمع يمين كانت على عقد كان بين المتوادعين"[1].

والأمثلة على ذلك كثيرة، والذي أريد أن أقرره أن أساس اختيار القراءة عند هذا العالم واضح وجلي هو: اختيار القراءة المجمع عليها، والتي يتأكد بها المعنى فقط.

تقديره للإجماع

الإجماع أحد أصول التفسير التي قال بها الطبري، وهو يرى – رحمه الله تعالى – أنه إذا اتفق أهل الحق على وجه من المعنى للنص القرآني فهو من أعلى المراتب في الحجة، لا يجوز الخروج عنه؛ لأن احتمال الخطأ أو الوهم في هذه الحالة بعيد، فضلاً عن انتفاء الكذب من السلف، وهذا الإجماع إذا انعقد كان إمارةً قاطعةً على الحق واليقين، ومن هنا نرى الطبري يأصِّل هذا الأصل في منهج تفسيره، ويقدِّره تقديراً كبيراً، ويعطيه سلطاناً كبيراً في اختيار ما يذهب إليه من تفسير، ترى ذلك واضحاً حين يؤيد رأيه بإجماع السلف فيما يتعلق بتفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[2] يقول ما نصه: "فإن قال قائل: فأي الناكحين عنى الله تعالى بقوله: ﴿فلا تحل من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾؟ ... إلى قوله: قيل: الدلالة على ذلك إجماع الأمة جميعاً على أن ذلك معناه"[3] .

---

[1] **تفسير الطبري**، ج١٠، ص٨٩.

[2] سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

[3] **تفسير الطبري**، ج٢، ص٢٩٠-٢٩١.

ومن الأمثلة الدالة على تقديره للإجماع نرى ذلك جلياً عند تأويله قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُوْلَئِكَ شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[1] فبعد أن يذكر خلاف العلماء في تفسير هذه الآية، يقرر بثقة واطمئنان "هذا مع خلاف قول مجاهد قول جميع الحجة التي لا يجوز عليها الخطأ والكذب فيما نقلته مجمعة عليه، وكفى دليلاً على فساد قولٍ إجماعُها على تخطئته"[2].

وبعد: فلقد وضع الإمام الطبري خطةً في التفسير، وضَّح ركائزها، وتبَنَّى أسسها - بيَّنْتها باختصار شديد — فهو، أولاً وقبل كل شيء، يعتمد على الثقافة العربية الأصيلة التي تستمد عناصرها من كتاب الله تعالى والسنة المباركة، ثم التفاسير النقلية عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، ثم العربية لغتها وآدابها. وهو بهذا كله يعرض لتفسير الآيات القرآنية مع الاهتمام في المحل الأول لتصحيح القراءة وضبطها، وبذلك يكون قد أبان ما يلزم المفسر من ثقافة ورسم الحدود التي ينبغي عليه أن لا يتجاوزها.

أسأل الله تعالى أن يجنبني الزلل، وأن يعصمني من الخطأ، وأن يجعلني من المدافعين عن دين الله تعالى، ويجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، مقبولا عنده يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

[1] المائدة: الآية ٦٠.

[2] **تفسير الطبري**، ج١، ص٣٣٢.

فهرس المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم.**

٢. **الإتقان في علوم القرآن** للإمام جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تقديم وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣. **الإحكام في اصول الاحكام** لابن حزم.

٤. **إحياء علوم الدين** للغزالي، الحلبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

٥. **إعلام الموقعين** لابن القيم، مطبعة فرج الله الكردي، ١٣٢٥هـ.

٦. **البرهان في علوم القران**، للزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، سوريا، ط١، ١٣٧٦هـ.

٧. **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي.

٨. **تطور تفسير القران قراءة جديدة** للدكتور محسن عبد الحميد.

٩. **تفسير أبي السعود** المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القران الكريم) للإمام أبي السعود محمد العمادي ت٩٥١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٠. **تفسير البحر المحيط**، للإمام محمد بن يوسف الغرناطي ت٧٥٤هـ، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٠هـ/١٩٧٨م.

١١. **تفسير الطبري** المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القران) للإمام محمد بن جرير الطبري ت٣١٠هـ، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. وانظر طبعة دار الكتب العلمية، بيروت،ط٣، ١٩٨٨م. وانظر طبعة دار الفك، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. وطبعة بولاق.

١٢. **تفسير القران العظيم** لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

١٣. **تفسير القرطبي** المسمى (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت٦٧١هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٤. **التفسير القيم** للإمام ابن القيم، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٥. **التفسير الكبير** للعلامة محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٦. **التفسير والمفسرون** لأستاذنا محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٥م.
١٧. **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم** للأستاذ فتحي الدر يني، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
١٨. **دائرة المعارف الإسلامية**، لأحمد الشنتناوي وشركاه، مطبعة لجنة الترجمة، ١٩٣٣م.
١٩. **دراسات وبحوث إسلامية** تأليف فتحي الدريني.
٢٠. **روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني**، للعلامة شهاب الدين السيد محمود شكري الآلوسي ت ١٢٧٠هـ، طبعة دار الفكر، بيروت.
٢١. **صحيح البخاري** المسمى (الجامع الصحيح) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ت٢٥٦هـ، طبعة مصطفى ألبابي الحلبي بمصر، ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م.
٢٢. **ضحى الإسلام** للأستاذ أحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٣م.
٢٣. **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين السبكي، الحسينية، ط١.
٢٤. **الطبقات الكبرى** لابن سعد محمد سعد بن كنيع أبو عبد الله ت٢٣٠هـ، طبعة بيروت، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
٢٥. **طبقات المفسرين** لجلال الدين السيوطي.
٢٦. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م.
٢٧. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** للعلامة الزمخشري ت٥٣٨هـ، دار المعرفة للنشر والطباعة، بيروت. وانظر نسخة تحقيق محمد مرسي عامر، ط٣، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، مكتبة عبد الرحمن محمد، القاهرة.
٢٨. **مجموعة الفتاوى** لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط١، جمع وترتيب عبد الرحمن الحنبلي ١٣٨١هـ.

٢٩. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، للعلامة ابن عطية الأندلسي ت ٥٤٦هـ، تحقيق عبد الله الأنصاري وزميله، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة.
٣٠. **المدخل لدراسة التشريع الإسلامي** للاستاذ عبد الرحمن الصابوني.
٣١. **مذهب الصحابي وأثره في الفقه الإسلامي** للدكتور خميس الحديدي، رسالة ماجستيرمن الجامعة الأردنية.
٣٢. **معجم الأدباء** لياقوت الحموي، طبعة عيسى ألبابي الحلبي، ١٩٣٦م.
٣٣. **معرفة علوم الحديث** للحاكم النيسابوري، دار الكتب المصرية، ١٩٣٧م.
٣٤. **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
٣٥. **مقدمة ابن الصلاح**، أبو عمربن الصلاح، طبع الهند، ١٣٥٧هـ.
٣٦. **مقدمة في أصول التفسير** لابن تيمية، دار القرآن العظيم ، تحقيق الدكتور عدنان زرزور.
٣٧. **مناهل العرفان في علوم القران** للشيخ محمد عبد العظيم الزر قاني، ط٢، دار إحياء الكتب، عيسى الحلبي وشركاه ١٣٧٢هـ.
٣٨. **الموافقات في أصول الشريعة** للعلامة الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ت٧٩٠هـ، ضبط وتفصيل الأستاذ محمد عبد الله دراز بدون تاريخ.